

## دراسة تحليلية لواقع وتطور الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢٢

ميس توفيق مسلم\*

(تاريخ الإيداع ٢٠٢٢/١٢/٢٢ - تاريخ النشر ٢٠٢٦/٢/١٧)

### □ ملخص □

هدف البحث إلى تحليل واقع وتطور مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٢)، وذلك بهدف رصد التحولات الهيكلية الحادة التي طرأت على الاقتصاد الوطني وتشخيص مسببات الاختلال في أوزان الاستهلاك والاستثمار وصافي التجارة الخارجية. اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي في تتبع السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث استند في الحصول على بياناته إلى المجموعات الإحصائية الرسمية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، معتمداً على أدوات الإحصاء الوصفي والتحليل النسبي والمقارن لأداء القطاعات بين مرحلتي ما قبل عام ٢٠١١ وما بعدها.

وقد خلصت البحث إلى أن الاقتصاد السوري قد تحول بشكل جذري نحو نمط استهلاكي مطلق، حيث تجاوز الإنفاق الاستهلاكي حاجز ١٠٠% من الناتج المحلي الإجمالي في العقد الأخير، مما يشير إلى فجوة إنتاجية حادة يتم تغطيتها عبر استنزاف المدخرات والحوالات الخارجية. كما كشفت النتائج عن تراجع حاد في مساهمة التكوين الرأسمالي الثابت الذي انحدر من مستويات نمو صحية إلى نسبة حرجة بلغت ٤.٤٧% عام ٢٠٢٢، وهو ما ينذر بتآكل الطاقة الإنتاجية المستقبلية. وعلى صعيد التجارة الخارجية، بينت النتائج تحول الميزان التجاري إلى عجز هيكلي مزمن مع انخفاض مؤشر تغطية الصادرات للواردات إلى مستويات متدنية دون ٢٤%، مما يعمق حالة الانكشاف الاقتصادي والتبعية للاستيراد. وأكدت نتائج البحث أن الارتفاعات الرقمية الهائلة في قيم الإنفاق بين عامي (٢٠٢٠-٢٠٢٢) لا تشير إلى تحسن في الأداء الفعلي، بل هي مجرد نمو "اسمي" مدفوع بالتضخم الجامح وتدهور القوة الشرائية للعملة المحلية، مما يفرض ضرورة تبني سياسات عاجلة لتحفيز الاستثمار الإنتاجي وإعادة توازن الهيكل الإنفاقي الوطني.

**كلمات مفتاحية:** الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الاستهلاكي النهائي، التكوين الرأسمالي الثابت، الميزان التجاري.

\* باحثة، حاصلة على ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية، اللاذقية، سورية.

## An Analytical Study of the Status and Evolution of Expenditure on GDP in Syria during the Period 2002–2022

Mais Tawfiq Musallam \*

(Received 22/12/2025.Accepted 17/2/2026)

### □ABSTRACT □

The research aimed to analyze the reality and development of the components of expenditure on Gross Domestic Product (GDP) in Syria during the period (2002-2022), with the objective of monitoring the acute structural shifts in the national economy and diagnosing the causes of imbalance in the relative weights of consumption, investment, and net foreign trade. The study adopted a descriptive-analytical approach to track the time series of macroeconomic variables, obtaining its data from official statistical abstracts issued by the Central Bureau of Statistics (CBS). It utilized descriptive statistical tools, relative analysis, and comparative analysis of sectoral performance between the pre-2011 and post-2011 stages.

The study concluded that the Syrian economy has shifted radically toward an absolute consumption-based pattern, with final consumption expenditure exceeding the 100% threshold of GDP over the last decade. This indicates a severe productive gap covered by the depletion of savings and external remittances. The results also revealed a sharp decline in the contribution of Gross Fixed Capital Formation (GFCF), which dropped from healthy growth levels to a critical rate of 4.47% in 2022, signaling the erosion of future productive capacity. Regarding foreign trade, the findings indicated that the trade balance has shifted into a chronic structural deficit, with the export-to-import coverage ratio falling to low levels below 24%, deepening economic exposure and import dependency. The research confirmed that the massive numerical increases in expenditure values between (2020-2022) do not reflect an improvement in actual performance; rather, they represent "nominal" growth driven by hyperinflation and the deterioration of the local currency's purchasing power. This necessitates the adoption of urgent policies to stimulate productive investment and rebalance the national expenditure structure.

**Keywords:** Gross Domestic Product (GDP), Final Consumption Expenditure, Gross Fixed Capital Formation (GFCF), Trade Balance.

---

\* Researcher, holds a Master's degree in Economics, Faculty of Economics, Latakia University, Latakia, Syria.

**مقدمة:**

تُعدّ دراسة مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي المدخل الأساسي لفهم ديناميكيات الاقتصاد الكلي، إذ تعكس الكيفية التي يتم بها تخصيص الموارد الوطنية بين الاستهلاك والاستثمار والتجارة الخارجية. ويُمثل الناتج المحلي الإجمالي المرآة العاكسة لمستويات النشاط الاقتصادي وكفاءة التخصيص الإنتاجي، والمعبّر الرقمي عن الأداء الاقتصادي الكلي (زيني، ٢٠١٠، ص ٤٤٧). ومن الضروري منهجياً التمييز بين الناتج "الاسمي" بالأسعار الجارية الذي يتأثر بالتقلبات السعرية، وبين الناتج "الحقيقي" المقوم بأسعار سنة الأساس والذي يستبعد أثر التضخم ليعكس الكميات الفعلية للإنتاج (الحريري والجزائري، ٢٠١٢، ص ١٠). ويحتل الإنفاق الاستهلاكي الخاص مكانة جوهرية في تحريك الطلب الكلي، حيث ترتبط مستويات التوظيف طردياً بحجم هذا الإنفاق (النويصر والبكر، ٢٠١٨، ص ٤). وبالموازاة، يمثل الإنفاق الاستثماري المحرك الأساس للتراكم الرأسمالي وزيادة الطاقة الإنتاجية، مما يتيح للاقتصاد تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوجيه الفائض نحو التصدير (جري، ٢٠١٧، ص ٢٩٤). كما يشكل الإنفاق الحكومي أداة تدخلية مباشرة للتأثير في حجم الإنتاج ومعالجة الفجوات الاقتصادية، بشرط توفر إدارة كفوءة قادرة على استيعاب هذا الإنفاق دون حدوث تسريبات في دورة الدخل (لطيف، ٢٠١٧، ص ٣٥٧). وأخيراً، تبرز أهمية صافي التجارة الخارجية في تحديد مسار النمو، فبينما تمثل الصادرات "عنصر حقن" يرفع الوفرة المالية، تشكل المستوردات "عنصر تسرب" قد يؤدي إلى عجز هيكلية وتبعية اقتصادية (غيرير، ٢٠١٣، ص ٢٢٣).

ويتجه هذا البحث نحو دراسة واقع وتطور هذه المكونات في سورية خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٢)، وهي حقبة زمنية مفصلية بدأت بملامح استقرار نسبي وسعي نحو النمو، قبل أن تنتقل بشكل حاد نحو مواجهة صدمات هيكلية عنيفة أدت إلى تآكل القاعدة الإنتاجية وتصادم معدلات التضخم إلى مستويات قياسية. إن فهم التفاعل بين تزايد الإنفاق الاستهلاكي، وانكماش التكوين الرأسمالي، واتساع فجوة العجز التجاري في ظل الظروف الاستثنائية السورية، يعد حجر الأساس في تفسير حالة "الانكشاف الاقتصادي" الراهنة. لذا، يسعى هذا البحث من خلال الرصد التحليلي للسلاسل الزمنية إلى توثيق هذه التغيرات، وبيان أثر الضغوط السعرية في تضخيم القيم الاسمية لمكونات الناتج، مما يوفر قاعدة معرفية تساعد في تشخيص الاختلالات العميقة واستشراف آفاق الاستقرار الاقتصادي المنشود.

**الدراسات السابقة:**

١- دراسة (Sunkanmi, Odubunmi, 2014) بعنوان:

**Testing Public Expenditure and Poverty Reduction Nexus in Nigeria.**

الاختبارات العامة للإنفاق الحكومي والفقير في نيجيريا.

تناولت الدراسة دور الاستثمار في الموارد البشرية والمضاعف اللاحق على النمو الاقتصادي لأية دولة بشكل كاف في الأدبيات، حيث يساعد التعليم وهو استثمار رئيس في الموارد البشرية في تحسين إنتاجية العمل في سوق العمل، واعتمدت الدراسة على اختبارات التكامل المشترك ونموذجي Fmols, Vecm وتوصلت الدراسة إلى أنّ الإنفاق العام في الأرياف كان له الأثر الأكبر في تقليص معدلات الفقر في نيجيريا خلال فترة الدراسة، وكان لزيادة السكان الأثر الهام في زيادة معدلات الفقر.

٢- دراسة (غدير، ٢٠٢٠) بعنوان: دراسة تأثير الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٧. هدف البحث إلى دراسة واقع الإنفاق الحكومي في سورية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٧، وعلاقته مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، واختبار أثر الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة محل الدراسة، وقد اعتمد البحث على المقارنة الاستنباطية والمنهج الوصفي التحليلي للإطار النظري، وقد توصلت الدراسة إلى أنّ الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري كان له تأثير إيجابي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة.

٣- دراسة (عبد الحفيظ، ٢٠٢٣) بعنوان: دراسة تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في

الدول النامية.

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام بيانات مقطعية عن (٨٥) دولة نامية متوسط للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٩م واستخدمت الدراسة في التقدير طريقة المربعات الصغرى لتقدير نموذج انحدار متعدد يربط بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي، بالإضافة إلى بعض المتغيرات الأخرى التي تؤثر على النمو الاقتصادي. وخلصت الدراسة إلى أنّ الإنفاق الاستهلاكي الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أثرا بالسلب على النمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة المدروسة.

٤- دراسة (صالح و خليل، ٢٠٢٣) بعنوان: قياس وتحليل أثر الإنفاق الاستهلاكي العام على الدخل

القومي ٢٠٠٥-٢٠٢٠. هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الإنفاق الاستهلاكي في مستويات الدخل القومي للعراق، وتمّ استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL حيث تمّ الاعتماد على سلسلة زمنية ممتدة من ٢٠٠٥-٢٠٢٠، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للإنفاق الاستهلاكي العام على الدخل القومي في الأجل القصير، حيث أنّ زيادة الإنفاق الاستهلاكي بمقدار مليون دينار عراقي سوف يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ٢٠١ مليون دينار عراقي، فضلاً عن وجود علاقة طويلة الأجل ووجود أثر إيجابي للإنفاق الاستهلاكي على الدخل القومي، حيث أنّ زيادة الإنفاق الاستهلاكي بمقدار مليون دينار عراقي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ٢٠١ مليون دينار عراقي في الأجل الطويل.

٥- دراسة (Oloruntoba, etal, 2024) بعنوان:

#### Automated Detection of Structural Change in Ethiopia Gross Domestic Product (GDP) using Novel Algorithm.

الكشف الآلي عن التغيير الهيكلي في الناتج المحلي الإجمالي لإثيوبيا باستخدام خوارزمية جديدة.

هدفت الدراسة إلى الكشف المؤتمت عن التغيير الهيكلي في بيانات الناتج المحلي الإجمالي السنوي (GDP) لإثيوبيا باستخدام خوارزمية GFTSC المبتكرة (مجموعة مكونات السلاسل الزمنية). كان الهدف الأساسي هو تحليل البيانات السنوية الممتدة على مدى اثني عشر عاماً، والمستمدة من DataStream بجامعة سنغافورة الوطنية، وذلك عبر توسيع نموذج BFAST ليشمل المكونات الدورية والعشوائية، مما يوفر تحليلاً أكثر شمولاً للمكونات الأربعة للسلاسل الزمنية مقارنة بالطرق التقليدية. وقد أشارت النتائج إلى أنّ الناتج المحلي الإجمالي لإثيوبيا ظل يتمتع باتجاه مستقر (Stationery trend) وثابت تقريباً بين عامي ٢٠١١ و ٢٠٢٣، وأنّ التوقعات المستقبلية تشير إلى استمرار هذا الاستقرار دون دليل تقني على انخفاض أو انهيار وشيك.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في اتخاذ الناتج المحلي الإجمالي محوراً رئيساً للتحليل، حيث تشترك مع دراسة غدير (٢٠٢٠) في التطبيق على الاقتصاد السوري، ومع دراسة صالح و خليل (٢٠٢٣)

ودراسة عبد الحفيظ (٢٠٢٣) في تتبع أثر الإنفاق الاستهلاكي والحكومي على النمو، بينما تلتقي مع دراسة Oloruntoba et al (٢٠٢٤) في محاولة رصد التحولات الهيكلية في بنية الناتج. وبالرغم من هذا التقاطع، تختلف الدراسة الحالية عن دراسات Odubunmi & Sunkanmi (٢٠١٤) وعبد الحفيظ (٢٠٢٣) في كونها دراسة حالة تخصصية لدولة واحدة بدلاً من البيانات المقطعية أو النماذج القياسية لدول متعددة، كما تتباين نتائجها مع دراسة Oloruntoba et al (٢٠٢٤) التي رصدت استقراراً في الناتج الإثيوبي، في حين كشفت الدراسة الحالية عن اختلالات حادة. وتتفرد الدراسة الحالية عن مجموع هذه الدراسات بشموليتها الزمنية التي تمتد حتى عام ٢٠٢٢، مما يجعلها الأحدث في رصد تداعيات الواقع السوري مقارنة بدراسة غدير (٢٠٢٠)، كما تتميز بعمقها التحليلي الذي لا يكتفي بقياس أثر الإنفاق، بل يربطه بظاهرة "النمو الاسمي" الناتج عن التضخم، وبمؤشر كفاءة القطاع الخارجي، مما يقدم رؤية متكاملة للاقتصاد في ظل الصدمات العنيفة، وهو جانب لم تغطه الدراسات السابقة مجتمعة.

### مشكلة البحث:

تتبلور مشكلة البحث في رصد وتحليل حالة الاختلال الهيكلي الحاد الذي أصاب بنية الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في سورية، حيث شهدت الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٢) تحولات دراماتيكية أخرجت مؤشرات الاقتصاد الكلي عن مساراتها التقليدية. وتكمن جوهر المشكلة في بروز ظاهرة "الانكشاف الاستهلاكي" المفرط، حيث تشير المؤشرات الأولية إلى استحواد الإنفاق الاستهلاكي النهائي على حساب المدخرات الوطنية والتكوين الرأسمالي، لدرجة تجاوزت فيها معدلات الاستهلاك إجمالي الناتج المحلي المحقق في السنوات الأخيرة. هذا الخلل لم يتوقف عند حدود الاستهلاك، بل امتد ليشمل انهيار القدرات الإنتاجية المحلية، مما أدى إلى اتساع فجوة العجز التجاري بشكل غير مسبوق وتحول صافي التجارة الخارجية إلى عنصر استنزاف دائم للناتج المحلي بدلاً من كونه محركاً للنمو. وتتضاعف حدة المشكلة مع تغلغل التضخم الجامح وتآكل قيمة العملة الوطنية، مما جعل النمو الظاهري في أرقام الإنفاق مجرد "نمو اسمي" يخفي وراءه تراجعاً حقيقياً في مستوى الرفاهية والقدرة على إعادة بناء الأصول الرأسمالية.

وبناءً على ما تقدم، يمكن بلورة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي الآتي: "كيف تطورت بنية وأوزان مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في سورية بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٢٢ في ظل التغيرات الهيكلية والصدمات الاقتصادية؟"

### أهمية البحث:

تتمثل الأهمية النظرية للبحث في تقديم إطار تحليلي لمسار تطور مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في سورية عبر سلسلة زمنية ممتدة لواحد وعشرين عاماً، مما يغني المكتبة الاقتصادية العربية بدراسة حالة تخصصية تبحث في ديناميكيات "اقتصاد الصدمات" والتضخم الجامح، ويؤصل نظرياً للعلاقة بين تآكل الأصول الإنتاجية والانكشاف الاستهلاكي في الظروف الاستثنائية.

أما من الناحية العملية، فتتجلى أهمية البحث في تزويد صانعي السياسات الاقتصادية والباحثين بخارطة طريق إحصائية دقيقة توضح مواضع الاختلال الجسيم في بنية الناتج الوطني، مما يشكل قاعدة بيانات تحليلية تسهم في صياغة استراتيجيات تموية واقعية تهدف إلى إعادة توازن الإنفاق العام والخاص، وتحفيز قنوات التكوين الرأسمالي المتعثر، وصولاً إلى معالجة الفجوة المزمنة في الميزان التجاري السوري.

### أهداف البحث:

هدف البحث إلى تحليل واقع وتطور مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢٢، وذلك للوقوف على التحولات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد الوطني وتشخيص مسبباتها. بالإضافة إلى قياس الأوزان النسبية لكل من الإنفاق الاستهلاكي والتكوين الرأسمالي الثابت وصافي التجارة الخارجية، لبيان مدى مساهمة كل مكون في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتحديد فجوات الموارد الناشئة عن زيادة الاستهلاك وتراجع الاستثمار. علاوة على ذلك، هدف البحث إلى تقييم كفاءة القطاع الخارجي من خلال تحليل قدرة الصادرات الوطنية على تغطية فاتورة المستوردات، وصولاً إلى تقديم رؤية تحليلية متكاملة مدعمة بالأرقام والمقارنات الإحصائية بين مرحلتي ما قبل عام ٢٠١١ وما بعدها، مما يساعد في فهم طبيعة الاختلالات القائمة ورسم مسارات مقترحة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود.

### فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: أدى تراجع القاعدة الإنتاجية وتزايد الضغوط التضخمية إلى تحول هيكل في بنية الناتج المحلي الإجمالي، بحيث أصبح الإنفاق الاستهلاكي هو المكون المهيمن والمستنزف لكامل القيمة المضافة المحققة.

الفرضية الثانية: أدى عدم الاستقرار الاقتصادي والظروف الاستثنائية إلى تراجع معدلات التكوين الرأسمالي الثابت، مما أدى إلى انخفاض مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي إلى مستويات دون حافة الاهتلاك.

الفرضية الثالثة: يعاني الميزان التجاري السوري من عجز هيكل مزمّن ناتج عن ضعف القدرة التصديرية وزيادة التبعية للمستوردات، مما جعل صافي التجارة الخارجية يشكل ضغطاً سالباً ومستمرّاً على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية الرابعة: الزيادات الكبيرة في قيم الإنفاق الكلي خلال السنوات الأخيرة (٢٠٢٠-٢٠٢٢) هي زيادات "اسمية" ناتجة عن تدهور قيمة العملة المحلية، ولا تعبر عن نمو حقيقي في مؤشرات الأداء الاقتصادي.

### منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يركز على التوصيف الدقيق والتتبع الزمني لتطور مؤشرات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في سورية، بما في ذلك الإنفاق الاستهلاكي بشقيه الحكومي والخاص، والتكوين الرأسمالي الثابت، وحركة التجارة الخارجية للفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٢). وقد استند البحث في الحصول على بياناته إلى سلاسل زمنية رسمية مصدرها المجموعات الإحصائية الصادرة عن الموقع الإلكتروني للمكتب المركزي للإحصاء، حيث تم استخدام الأدوات الإحصائية الوصفية لتحليل هذه البيانات؛ وشمل ذلك حساب معدلات النمو السنوي لتحديد اتجاهات التغيير، واستخراج الأوزان النسبية لكل مكون لقياس مدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. كما تضمنت المنهجية تطبيق التحليل النسبي لقياس كفاءة الميزان التجاري عبر مؤشر تغطية الصادرات للواردات، مع اعتماد التحليل المقارن كأداة أساسية لرصد التحولات الهيكلية في أداء الاقتصاد الوطني بين مرحلة ما قبل عام ٢٠١١ ومرحلة ما بعدها، مما أتاح استنباط الاتجاهات العامة للاقتصاد السوري وفهم الفجوات الناجمة عن الظروف الاستثنائية التي شهدتها البلاد.

### النتائج والمناقشة:

تُعدّ دراسة مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي أداة حيوية لفهم هيكلية الاقتصاد الوطني ومحركات النمو فيه، حيث يعكس الجدول الآتي تطورات الإنفاق بأسعاره الجارية في سورية على مدار عقدين من الزمن، وهي فترة شهدت تحولات اقتصادية وسياسية جذرية أثرت بشكل مباشر على سلوك الاستهلاك، وقدرة الدولة على التكوين الرأسمالي، وحجم المبادلات التجارية مع العالم الخارجي. من خلال هذه البيانات، تم استخراج مجموعة من المؤشرات التحليلية التي لا تكتفي بوصف الأرقام، بل تفسر الاتجاهات الاقتصادية، وأبرزها:

- أ- معدلات النمو السنوي: لكل من الإنفاق الحكومي والخاص، التكوين الرأسمالي، والصادرات والواردات.  
 ب- الأهمية النسبية للمكونات: قياس نسبة مساهمة كل بند (استهلاك، استثمار، صافي التجارة الخارجية) في إجمالي الناتج المحلي.  
 ج- كفاءة الميزان التجاري: عبر حساب نسبة تغطية الصادرات للواردات، والتي تعكس مدى قدرة الإنتاج المحلي على تمويل احتياجات البلاد من الخارج.

الجدول (١) الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٢ (مليون ليرة سورية)

الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي	الميزان التجاري للسلع والخدمات			التكوين الرأسمالي الثابت	الإنفاق الاستهلاكي النهائي			العام
	الميزان التجاري	الواردات	الصادرات		المجموع	خاص	حكومي	
١٠٢٢٣٠٤	٧٩٩٢٦	٣٢٤١٧٦	٤٠٤١٠٢	٢٠٦٤١٦	٧٣٥٩٦١	٦١١١٧٦	١٢٤٧٨٥	٢٠٠٢
١٠٧٤١٦٣	٣٠٨١٣	٣١٥١٥١	٣٤٥٩٦٤	٢٤٩٦٨١	٧٩٣٦٦٩	٦٤٩٥٩٧	١٤٤٠٧٢	٢٠٠٣
١٢٦٦٨٩٠	٣٥٢٥٩	٤٧٧١٨٦	٥١٢٤٤٥	٢٧٤٥٠٠	٩٥٧١٣١	٧٥٩٢٢٢	١٩٧٩٠٩	٢٠٠٤
١٥٠٦٤٣٩	٢٩٤٠٢	٥٨٨٨٧٦	٦١٨٢٧٨	٣٤٦٧٣٧	١١٣٠٢٩٩	٩٢٣٦٦٨	٢٠٦٦٣١	٢٠٠٥
١٧٢٦٤٠٤	٦٥٩٠٨	٦٠٧٥٨٧	٦٧٣٤٩٥	٣٧١٥١٩	١٢٨٨٩٧٧	١٠٩٤٠٤٠	١٩٤٩٣٧	٢٠٠٦
٢٠٢٠٨٣٨	١٦٣٥٧	٧٦٣٥٧٣	٧٧٩٩٣٠	٤١٢١٣٥	١٥٩٢٣٤٦	١٣٤٤٠٤٦	٢٤٨٣٠٠	٢٠٠٧
٢٤٤٨٠٦٠	٢١٩٣٩	٨٩٧٦٠٣	٩١٩٥٤٢	٤٠٨٧٢٥	٢٠١٧٣٩٦	١٧٤٢٥١٧	٢٧٤٨٧٩	٢٠٠٨
٢٥٢٠٧٠٥	٤٦٠٠٣-	٧٧٨٥٠٥	٧٣٢٥٠٢	٤٥١٦٠٢	٢١١٥١٠٦	١٨١٣٢٩١	٣٠١٨١٥	٢٠٠٩
٢٨٣٤٥١٧	٩١٦٧	٩٠٢٦٠٦	٩١١٧٧٣	٥٧٩٩١١	٢٢٤٥٤٣٩	١٨٦٧٧٦٨	٣٧٧٦٧١	٢٠١٠
٣٢٥٢٧٢٠	٣٨٨٩٤٢-	١٠١٨٩٧٢	٦٣٠٠٣٠	٧٠٣٥٩٤	٢٩٣٨٠٦٨	٢٥٢٢٢٢٠	٤١٥٨٤٨	٢٠١١
٣٠٢٤٨٤٢	٦٠٣١٣٧-	٨٣٦٤٩٢	٢٣٣٣٥٥	٣٨٦٨١٨	٣٢٤١١٦١	٢٨٠٠٦٢٨	٤٤٠٥٣٣	٢٠١٢
٢٩٣٧٥٦١	٨٥٦٢٧٦-	١٠٨٤٧٦٠	٢٢٨٤٨٤	٤٢٤٦٦٢	٣٣٦٩١٧٥	٢٨٠٧٦٧٨	٥٦١٤٩٧	٢٠١٣
٣٦١٢٠١٥	١٤٥٣٢١٧-	١٧٠٦٦٢٨	٢٥٣٤١١	٢٩٧٤٩٦	٤٧٦٧٧٣٦	٤٠٥٨٩١٦	٧٠٨٨١٩	٢٠١٤
٤٧٨٣٦٦١	١٠٧٦٥١٥-	١٧٦٠١٥٣	٦٨٣٦٣٨	٦٢٠١٣٢	٥٢٤٠٠٤٤	٤٤٤٠٠٤٧	٧٩٩٩٩٧	٢٠١٥
٦١٢٨٠٤٤	١٤٥٥٥١٧-	٢٧٨٤٠٨٣	١٣٢٨٥٦٦	٤٨٢٩١٨	٧١٠٠٦٤٣	٦٠٧٥٤٨٩	١٠٢٥١٥٤	٢٠١٦
٨٣٤٨١٣٩	١٨٦٧٦٠٤-	٣٤٨٢١٠٧	١٦١٤٥٠٣	٧٤٨٨٩٥	٩٤٦٦٨٤٨	٨٠٩٠١٣٩	١٣٧٦٧٠٩	٢٠١٧
٩٥٨٠٧٢٧	١٩٩٥١٩١-	٣٤٢٤٣٥١	١٤٢٩١٦٠	٨٦٥١٦٩	١٠٧١٠٧٤٩	٩١٨١٣٥٢	١٥٢٩٣٩٧	٢٠١٨
١١٦٢٠٨٦٤	١٨٥٦٩٣٧-	٣٣٦٨٨١٩	١٥١١٨٨٢	٨٥٨٦٢٨	١٢٦١٩١٧٣	١٠٨٣٣٠٥٤	١٧٨٦١١٩	٢٠١٩
١٧٢٦٦٤٥٠	٣٢٥٣١٨٥-	٢٥٥٢٠٠٦	٥٨٠٥١٩١	١١٨٦٩٩٧	١٩٣٣٢٦٣٨	١٧٣٤٠٩٢١	١٩٩١٧١٧	٢٠٢٠
٢٥٩٣٦٨٠٥	١٢٥١٧٤١٣-	٦٤٣١٠٣٨	١٨٩٤٨٤٥١	٢٢٥٧٤٠٦	٣٦١٩٦٨١٢	٣٣٣٦٣٣٢٠	٢٨٣٣٤٩٢	٢٠٢١
٨٨٥٩٠٤٦٦	١٩٤٨٠٣٤٧-	٢٥٥١٣٤٧٠	٦٠٣٣١٢٣	٣٩٥٦٤٣٤	١٠٤١١٤٣٧٩	١٠١٧٠١٧٧٤	٢٤١٢٦٠٥	٢٠٢٢

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المجموعات الإحصائية للفترة المدروسة.

تعتمد عملية حساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق على حصر كافة المبالغ التي أنفقت على السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الدولة خلال فترة زمنية محددة، وتتم هذه العملية من خلال تجميع أربعة محاور أساسية تظهر بوضوح في البيانات أعلاه:

**أولاً: الإنفاق الاستهلاكي النهائي:** وهو يمثل الجزء الأكبر من الناتج، وينقسم إلى شقين:

أ- الإنفاق الاستهلاكي الخاص: ويشمل ما تنفقه الأسر والمؤسسات غير الربحية على السلع والخدمات.  
ب- الإنفاق الاستهلاكي الحكومي: ويشمل الرواتب والأجور ومشتريات الحكومة من السلع والخدمات لتسيير المرافق العامة.

ويتم حسابه من خلال المعادلة: الإنفاق الاستهلاكي الكلي = الإنفاق الحكومي + الإنفاق الخاص

**ثانياً: التكوين الرأسمالي الثابت (الاستثمار):** يمثل هذا البند الاستثمارات في الأصول الثابتة مثل الآلات، المعدات، والمباني، بالإضافة إلى التغيير في المخزون (إن وجد). هو المحرك الأساسي لزيادة الطاقة الإنتاجية في المستقبل، ويتم رصده من خلال تتبع قيم الأصول الرأسمالية الجديدة المضافة للاقتصاد.

**ثالثاً: صافي التعاملات الخارجية (الميزان التجاري):** يتم حساب أثر التجارة الخارجية على الناتج من خلال طرح قيمة الواردات من قيمة الصادرات.

الصادرات: تمثل طلباً خارجياً على السلع المحلية، لذا تُضاف للناتج. والواردات: تمثل إنفاقاً محلياً على سلع منتجة بالخارج، لذا يجب طرحها لضمان حساب ما أنتج محلياً فقط.

**رابعاً: المعادلة الشاملة للناتج المحلي (GDP):** للوصول إلى الرقم النهائي الظاهر في العمود الأخير

من الجدول، نطبق المعادلة التالية:  $GDP = C + I + G + (X - M)$

حيث أن:

C: الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

G: الإنفاق الاستهلاكي الحكومي.

I: التكوين الرأسمالي الثابت.

(X - M): صافي الصادرات (الميزان التجاري).

**أولاً: واقع وتطور الإنفاق الاستهلاكي النهائي (حكومي، خاص) خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢٢:**

الجدول (٢) تطور الإنفاق الاستهلاكي النهائي (حكومي، خاص) خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢٢ (مليون ليرة)

العام	الإنفاق الحكومي		الإنفاق الخاص	
	القيمة	نسبة التغيير السنوي %	القيمة	نسبة التغيير السنوي %
٢٠٠٢	١٢٤٧٨٥	-	٦١١١٧٦	-
٢٠٠٣	١٤٤٠٧٢	15.46	٦٤٩٥٩٧	6.29
٢٠٠٤	١٩٧٩٠٩	37.37	٧٥٩٢٢٢	16.88
٢٠٠٥	٢٠٦٦٣١	4.41	٩٢٣٦٦٨	21.66
٢٠٠٦	١٩٤٩٣٧	-5.66	١٠٩٤٠٤٠	18.45
٢٠٠٧	٢٤٨٣٠٠	27.37	١٣٤٤٠٤٦	22.85
٢٠٠٨	٢٧٤٨٧٩	10.70	١٧٤٢٥١٧	29.65
٢٠٠٩	٣٠١٨١٥	9.80	١٨١٣٢٩١	4.06
٢٠١٠	٣٧٧٦٧١	25.13	١٨٦٧٧٦٨	3.00

35.04	٢٥٢٢٢٢٠	10.11	٤١٥٨٤٨	٢٠١١
11.04	٢٨٠٠٦٢٨	5.94	٤٤٠٥٣٣	٢٠١٢
0.25	٢٨٠٧٦٧٨	27.46	٥٦١٤٩٧	٢٠١٣
44.56	٤٠٥٨٩١٦	26.24	٧٠٨٨١٩	٢٠١٤
9.39	٤٤٤٠٠٤٧	12.86	٧٩٩٩٩٧	٢٠١٥
36.83	٦٠٧٥٤٨٩	28.14	١٠٢٥١٥٤	٢٠١٦
33.16	٨٠٩٠١٣٩	34.29	١٣٧٦٧٠٩	٢٠١٧
13.49	٩١٨١٣٥٢	11.09	١٥٢٩٣٩٧	٢٠١٨
17.99	١٠٨٣٣٠٥٤	16.79	١٧٨٦١١٩	٢٠١٩
60.07	١٧٣٤٠٩٢١	11.51	١٩٩١٧١٧	٢٠٢٠
92.40	٣٣٣٦٣٣٢٠	42.26	٢٨٣٣٤٩٢	٢٠٢١
204.83	١٠١٧٠١٧٧٤	-14.85	٢٤١٢٦٠٥	٢٠٢٢

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٢٢.

يكشف تتبع بيانات الإنفاق الاستهلاكي النهائي بشقيه الحكومي والخاص في سورية عن تحولات جوهرية تعكس حال الاقتصاد الوطني عبر مرحلتين زمنيتين متميزتين. في المرحلة الأولى (٢٠٠٢-٢٠١٠)، اتسم التطور بالاستقرار النسبي والنمو التدريجي، حيث كانت معدلات التغير السنوي للإنفاق الخاص والحكومي تتحرك ضمن هامش منطقية تعبر عن تحسن تدريجي في مستويات المعيشة وزيادة طبيعية في الإنفاق العام. ومع بداية المرحلة الثانية المتأثرة بالظروف الاستثنائية، شهد الإنفاق الاستهلاكي الخاص قفزات رقمية هائلة، لا سيما في الأعوام الثلاثة الأخيرة (٢٠٢٠-٢٠٢٢)، حيث سجل معدل نمو الإنفاق الخاص ذروته في عام ٢٠٢٢ بنسبة تصاعديّة حادة بلغت ٢٠٤.٨٣%.

وعلى الرغم من هذه الزيادة في الأرقام المطلقة، إلا أنّ التفسير الاقتصادي لهذا التطور لا يشير بالضرورة إلى رفاه استهلاكي، بل يعكس في جوهره الأثر الحاد لظاهرة التضخم الجامح وتدهور القوة الشرائية للعملة المحلية؛ فالارتفاع الهائل في قيم الإنفاق الاستهلاكي الخاص (الذي تجاوز ١٠١ تريليون ليرة في ٢٠٢٢) هو نتيجة مباشرة لارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية وليس لزيادة في الكميات المستهلكة فعلياً.

من جهة أخرى، يلاحظ أنّ الإنفاق الاستهلاكي الحكومي لم يستطع مجاراة وتيرة نمو الإنفاق الخاص في السنوات الأخيرة، بل سجل تراجعاً صادمًا في عام ٢٠٢٢ بمعدل نمو سالب بلغ -١٤.٨٥%، مما يؤشر على تراجع قدرة الإنفاق العام على تغطية احتياجات المرافق العامة أو تقديم الدعم الاجتماعي بنفس الوتيرة السابقة أمام الضغوط التضخمية الكبيرة. إن الهوة العميقة بين نمو الإنفاق الخاص (المدفوع بارتفاع الأسعار) وبين تقلبات الإنفاق الحكومي تعكس ضغوطاً شديدة على الموازنة العامة للدولة وعلى ميزانيات الأسر السورية التي باتت تخصص معظم دخلها لتغطية فجوة الاستهلاك الضروري.

## ثانياً: واقع وتطور التكوين الرأسمالي الثابت خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢٢:

الجدول (٣) تطور التكوين الرأسمالي الثابت خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢٢ (مليون ليرة)

العالم	القيمة	نسبة التغير السنوي %
٢٠٠٢	٢٠٦٤١٦	-
٢٠٠٣	٢٤٩٦٨١	20.96
٢٠٠٤	٢٧٤٥٠٠	9.94
٢٠٠٥	٣٤٦٧٣٧	26.32
٢٠٠٦	٣٧١٥١٩	7.15
٢٠٠٧	٤١٢١٣٥	10.93
٢٠٠٨	٤٠٨٧٢٥	-0.83
٢٠٠٩	٤٥١٦٠٢	10.49
٢٠١٠	٥٧٩٩١١	28.41
٢٠١١	٧٠٣٥٩٤	21.33
٢٠١٢	٣٨٦٨١٨	-45.02
٢٠١٣	٤٢٤٦٦٢	9.78
٢٠١٤	٢٩٧٤٩٦	-29.95
٢٠١٥	٦٢٠١٣٢	108.45
٢٠١٦	٤٨٢٩١٨	-22.13
٢٠١٧	٧٤٨٨٩٥	55.08
٢٠١٨	٨٦٥١٦٩	15.53
٢٠١٩	٨٥٨٦٢٨	-0.76
٢٠٢٠	١١٨٦٩٩٧	38.24
٢٠٢١	٢٢٥٧٤٠٦	90.18
٢٠٢٢	٣٩٥٦٤٣٤	75.26

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٢٢.

يعكس تطور التكوين الرأسمالي الثابت في سورية خلال الفترة المدروسة حالة عدم الاستقرار الهيكلي في البيئة الاستثمارية، حيث يمكن تقسيم هذا المسار إلى ثلاث فترات رئيسية: بدأت الفترة الأولى (٢٠١٠-٢٠٠٢) بنمو مستقر وإيجابي في معظم سنواتها، حيث وصل الاستثمار إلى ذروة نموه في عام ٢٠١٠ بنسبة ٢٨.٤١%، مما عكس آنذاك توجهاً نحو تعزيز الأصول الإنتاجية وتوسيع القاعدة المادية للاقتصاد الوطني. ومع الدخول في الفترة الثانية المتأثرة بالأوضاع السائدة، شهد التكوين الرأسمالي تراجعاً حاداً وانكماشاً كبيراً، تجلى بوضوح في عام ٢٠١٢ الذي سجل هبوطاً بنسبة -٤٥.٠٢%، وعام ٢٠١٤ بنسبة -٢٩.٩٥%، وهي أرقام تؤثر على توقف الكثير من المشاريع الاستثمارية وتهالك الأصول القائمة نتيجة الظروف الأمنية والاقتصادية الصعبة.

أما في الفترة الأخيرة التي تلت عام ٢٠١٥، فقد بدأت الأرقام تأخذ منحىً تصاعدياً من الناحية الاسمية، حيث سجل عام ٢٠٢١ نمواً بنسبة ٩٠.١٨% وعام ٢٠٢٢ بنسبة ٧٥.٢٦%. وعلى الرغم من ضخامة هذه النسب، إلا أن القراءة المتأنية تشير إلى أنها لا تعكس بالضرورة "نهضة استثمارية" حقيقية بمفهومها الإنتاجي، بل هي نتاج مباشر لارتفاع التكاليف الرأسمالية وتضخم أسعار الآلات والمعدات ومواد البناء، إضافة إلى

الانخفاض الكبير في قيمة العملة المحلية. إن التذبذب الحاد بين النمو الموجب والانكماش السالب (كما حدث في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٩) يؤكد أن التكوين الرأسمالي الثابت ظل رهيناً بحالة عدم اليقين الاقتصادي، حيث لم يستطع مجاراة وتيرة نمو الإنفاق الاستهلاكي، مما يعمق الفجوة بين الاقتصاد الاستهلاكي والاقتصاد الإنتاجي.

### ثالثاً: واقع وتطور الميزان التجاري خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢٢:

الجدول (٤) تطور الميزان التجاري (الصادرات، الواردات) خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢٢ (مليون ليرة)

الميزان التجاري	الواردات		الصادرات		العام
	نسبة التغير السنوي %	القيمة	نسبة التغير السنوي %	القيمة	
٧٩٩٢٦	-	٣٢٤١٧٦	-	٤٠٤١٠٢	٢٠٠٢
٣٠٨١٣	-2.78	٣١٥١٥١	-14.39	٣٤٥٩٦٤	٢٠٠٣
٣٥٢٥٩	51.42	٤٧٧١٨٦	48.12	٥١٢٤٤٥	٢٠٠٤
٢٩٤٠٢	23.41	٥٨٨٨٧٦	20.65	٦١٨٢٧٨	٢٠٠٥
٦٥٩٠٨	3.18	٦٠٧٥٨٧	8.93	٦٧٣٤٩٥	٢٠٠٦
١٦٣٥٧	25.67	٧٦٣٥٧٣	15.80	٧٧٩٩٣٠	٢٠٠٧
٢١٩٣٩	17.55	٨٩٧٦٠٣	17.90	٩١٩٥٤٢	٢٠٠٨
٤٦٠٠٣-	-13.27	٧٧٨٥٠٥	-20.34	٧٣٢٥٠٢	٢٠٠٩
٩١٦٧	15.94	٩٠٢٦٠٦	24.47	٩١١٧٧٣	٢٠١٠
٣٨٨٩٤٢-	12.89	١٠١٨٩٧٢	-30.90	٦٣٠٠٣٠	٢٠١١
٦٠٣١٣٧-	-17.91	٨٣٦٤٩٢	-62.96	٢٣٣٣٥٥	٢٠١٢
٨٥٦٢٧٦-	29.68	١٠٨٤٧٦٠	-2.09	٢٢٨٤٨٤	٢٠١٣
١٤٥٣٢١٧-	57.33	١٧٠٦٦٢٨	10.91	٢٥٣٤١١	٢٠١٤
١٠٧٦٥١٥-	3.14	١٧٦٠١٥٣	169.77	٦٨٣٦٣٨	٢٠١٥
١٤٥٥٥١٧-	58.17	٢٧٨٤٠٨٣	94.34	١٣٢٨٥٦٦	٢٠١٦
١٨٦٧٦٠٤-	25.07	٣٤٨٢١٠٧	21.52	١٦١٤٥٠٣	٢٠١٧
١٩٩٥١٩١-	-1.66	٣٤٢٤٣٥١	-11.48	١٤٢٩١٦٠	٢٠١٨
١٨٥٦٩٣٧-	-1.62	٣٣٦٨٨١٩	5.79	١٥١١٨٨٢	٢٠١٩
٣٢٥٣١٨٥-	-24.25	٢٥٥٢٠٠٦	283.97	٥٨٠٥١٩١	٢٠٢٠
١٢٥١٧٤١٣-	152.00	٦٤٣١٠٣٨	226.41	١٨٩٤٨٤٥١	٢٠٢١
١٩٤٨٠٣٤٧-	296.72	٢٥٥١٣٤٧٠	-68.16	٦٠٣٣١٢٣	٢٠٢٢

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٢٢.

يرسم تطور الميزان التجاري السوري خلال العقدين الماضيين صورة جلية للانتقال من مرحلة التوازن والقدرة التصديرية إلى مرحلة العجز الهيكلي المزمّن؛ ففي الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٠)، نجح الاقتصاد السوري في الحفاظ على فوائض تجارية في معظم السنوات، أو عجوزات محدودة جداً (كما في عام ٢٠٠٩)، حيث كانت الصادرات قادرة على تغطية فاتورة المستوردات بمرونة عالية، ووصل الفائض التجاري إلى ذروته في عام ٢٠٠٢ بقيمة ٧٩,٩٢٦ مليون ليرة. إلا أن هذا المشهد انقلب جذرياً مع بداية العقد الثاني من الدراسة، حيث دخل الميزان التجاري في سلسلة من العجوزات المتفاقمة التي لم تتوقف، ليعكس تآكل القاعدة الإنتاجية المحلية واعتماد البلاد المتزايد على الخارج لتأمين الاحتياجات الأساسية. وعند تحليل معدلات النمو، يلاحظ وجود تذبذبات حادة وغير منتظمة؛ ففي حين سجلت الصادرات نمواً اسمياً كبيراً في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ نتيجة التضخم وتغيرات سعر الصرف، إلا أنها عادت لتسجل

هبطاً حاداً في عام ٢٠٢٢ بنسبة -٦٨.١٦%، وفي المقابل قفزت الواردات في العام ذاته بنسبة ٢٩٦.٧٢%. هذا التباين الحاد أدى إلى وصول العجز التجاري إلى مستوى قياسي غير مسبوق في عام ٢٠٢٢، متجاوزاً ١٩ تريليون ليرة سورية.

إنّ هذا الواقع يشير إلى أن الفجوة التجارية لم تعد مجرد اختلال عابر، بل أصبحت تعبر عن حالة "انكشاف اقتصادي" حادة، حيث تراجعت تنافسية الصادرات السورية في الأسواق الدولية، بينما استمر الطلب على المستوردات في الارتفاع مدفوعاً بضرورات الاستهلاك وتضخم تكاليف الاستيراد. هذا العجز المتضخم يمثل الضغط الأكبر على الناتج المحلي الإجمالي، حيث يظهر كقيمة سالبة تطرح من إجمالي الإنفاق، مما يعيق فرص النمو الحقيقي ويؤكد حاجة الاقتصاد إلى إعادة بناء قطاعاته الإنتاجية لتقليص هذه الهوة التجارية العميقة.

رابعاً: مؤشر نسبة مساهمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة

٢٠٠٢-٢٠٢٢:

الجدول (٥) نسبة مساهمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢٢ (%)

العالم	الإنفاق الاستهلاكي النهائي	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة المساهمة %
٢٠٠٢	٧٣٥٩٦١	١٠٢٢٣٠٤	71.99
٢٠٠٣	٧٩٣٦٦٩	١٠٧٤١٦٣	73.89
٢٠٠٤	٩٥٧١٣١	١٢٦٦٨٩٠	75.55
٢٠٠٥	١١٣٠٢٩٩	١٥٠٦٤٣٩	75.03
٢٠٠٦	١٢٨٨٩٧٧	١٧٢٦٤٠٤	74.66
٢٠٠٧	١٥٩٢٣٤٦	٢٠٢٠٨٣٨	78.80
٢٠٠٨	٢٠١٧٣٩٦	٢٤٤٨٠٦٠	82.41
٢٠٠٩	٢١١٥١٠٦	٢٥٢٠٧٠٥	83.91
٢٠١٠	٢٢٤٥٤٣٩	٢٨٣٤٥١٧	79.22
٢٠١١	٢٩٣٨٠٦٨	٣٢٥٢٧٢٠	90.33
٢٠١٢	٣٢٤١١٦١	٣٠٢٤٨٤٢	107.15
٢٠١٣	٣٣٦٩١٧٥	٢٩٣٧٥٦١	114.69
٢٠١٤	٤٧٦٧٧٣٦	٣٦١٢٠١٥	132.00
٢٠١٥	٥٢٤٠٠٤٤	٤٧٨٣٦٦١	109.54
٢٠١٦	٧١٠٠٦٤٣	٦١٢٨٠٤٤	115.87
٢٠١٧	٩٤٦٦٨٤٨	٨٣٤٨١٣٩	113.40
٢٠١٨	١٠٧١٠٧٤٩	٩٥٨٠٧٢٧	111.79
٢٠١٩	١٢٦١٩١٧٣	١١٦٢٠٨٦٤	108.59
٢٠٢٠	١٩٣٣٢٦٣٨	١٧٢٦٦٤٥٠	111.97
٢٠٢١	٣٦١٩٦٨١٢	٢٥٩٣٦٨٠٥	139.56
٢٠٢٢	١٠٤١١٤٣٧٩	٨٨٥٩٠٤٦٦	117.52

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٢٢.

يمثل مؤشر نسبة مساهمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي في الناتج المحلي الإجمالي المرآة الحقيقية لتغير نمط النشاط الاقتصادي السوري وتآكل هوامش الادخار والإنتاج. من خلال البيانات الواردة في الجدول، نلاحظ

بوضوح انتقال الاقتصاد من مرحلة "الاقتصاد المتوازن" خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٠)، حيث كانت نسبة المساهمة تتراوح بين ٧١.٩٩% و ٨٣.٩١%، وهي نسب طبيعية تترك حيزاً كافياً للاستثمار (التكوين الرأسمالي) ولتحقيق فوائض تجارية، إلى مرحلة "الاقتصاد الاستهلاكي المطلق" التي بدأت تتبلور منذ عام ٢٠١٢.

إنّ التحول الأخطر في المسار الزمني لهذا المؤشر يظهر عند كسر حاجز الـ ١٠٠% ابتداءً من عام ٢٠١٢ (حيث سجل ١٠٧.١٥%) وصولاً إلى ذروته التاريخية في عام ٢٠٢١ بنسبة ١٣٩.٥٦%. ومن الناحية الاقتصادية، فإن تجاوز نسبة المساهمة عتبة المئة بالمئة يحمل دلالات قطعية على وجود "فجوة موارد" حادة؛ حيث لم يعد الناتج المحلي الإجمالي المحقق قادراً وحده على الوفاء بمتطلبات الاستهلاك النهائي للمجتمع. وهذا يعني أن الاقتصاد السوري بات يستهلك كامل إنتاجه المحلي، بل ويقترض أو يستنزف مدخراته وأصوله الرأسمالية أو يعتمد بشكل كلي على التحويلات الخارجية والمساعدات لتمويل الفائض الاستهلاكي الذي يتجاوز حجم الإنتاج الوطني. وتشير هذه النتائج إلى خلل هيكل جسيم؛ فارتفاع الاستهلاك كنسبة من الناتج بهذه الصورة المفرطة يعني غياب أي فائض محلي يمكن توجيهه للاستثمار أو التراكم الرأسمالي، مما يفسر ضعف القدرة على التجديد الإنتاجي وتعاضم الاعتماد على المستوردات لتلبية الاحتياجات الأساسية. إن بقاء النسبة فوق مستوى المئة بالمئة حتى عام ٢٠٢٢ (١١٧.٥٢%) يؤكد استمرار حالة الانكشاف الاقتصادي، حيث أصبح المحرك الأول والأساسي للنشاط الاقتصادي هو الإنفاق الاستهلاكي المعزز بالتضخم، وليس النمو الإنتاجي الحقيقي.

خامساً: مؤشر نسبة مساهمة التكوين الرأسمالي الثابت في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢٢:

: ٢٠٢٢

الجدول (٦) نسبة مساهمة التكوين الرأسمالي الثابت في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢٢ (%)

العام	التكوين الرأسمالي الثابت	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة المساهمة %
٢٠٠٢	٢٠٦٤١٦	١٠٢٢٣٠٤	20.19
٢٠٠٣	٢٤٩٦٨١	١٠٧٤١٦٣	23.24
٢٠٠٤	٢٧٤٥٠٠	١٢٦٦٨٩٠	21.67
٢٠٠٥	٣٤٦٧٣٧	١٥٠٦٤٣٩	23.02
٢٠٠٦	٣٧١٥١٩	١٧٢٦٤٠٤	21.52
٢٠٠٧	٤١٢١٣٥	٢٠٢٠٨٣٨	20.39
٢٠٠٨	٤٠٨٧٢٥	٢٤٤٨٠٦٠	16.70
٢٠٠٩	٤٥١٦٠٢	٢٥٢٠٧٠٥	17.92
٢٠١٠	٥٧٩٩١١	٢٨٣٤٥١٧	20.46
٢٠١١	٧٠٣٥٩٤	٣٢٥٢٧٢٠	21.63
٢٠١٢	٣٨٦٨١٨	٣٠٢٤٨٤٢	12.79
٢٠١٣	٤٢٤٦٦٢	٢٩٣٧٥٦١	14.46
٢٠١٤	٢٩٧٤٩٦	٣٦١٢٠١٥	8.24
٢٠١٥	٦٢٠١٣٢	٤٧٨٣٦٦١	12.96
٢٠١٦	٤٨٢٩١٨	٦١٢٨٠٤٤	7.88
٢٠١٧	٧٤٨٨٩٥	٨٣٤٨١٣٩	8.97
٢٠١٨	٨٦٥١٦٩	٩٥٨٠٧٢٧	9.03
٢٠١٩	٨٥٨٦٢٨	١١٦٢٠٨٦٤	7.39

6.87	١٧٢٦٦٤٥٠	١١٨٦٩٩٧	٢٠٢٠
8.70	٢٥٩٣٦٨٠٥	٢٢٥٧٤٠٦	٢٠٢١
4.47	٨٨٥٩٠٤٦٦	٣٩٥٦٤٣٤	٢٠٢٢

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٢٢.

يكشف مؤشر نسبة مساهمة التكوين الرأسمالي الثابت (الاستثمار) في الناتج المحلي الإجمالي عن تراجع حاد ومقلق في قدرة الاقتصاد السوري على تجديد قاعدته الإنتاجية وبناء أصول رأسمالية جديدة. بالنظر إلى بيانات الجدول، نجد أن الاقتصاد السوري حافظ خلال العقد الأول (٢٠٠٢-٢٠١١) على مستويات استثمارية جيدة ومستقرة نسبياً، حيث كانت نسبة مساهمة الاستثمار في الناتج تتحرك فوق حاجز الـ ٢٠% في معظم السنوات، وهي نسبة تتفق مع متطلبات النمو المستدام في الاقتصادات النامية.

إلا أنّ هذا المسار شهد تحولاً اندحارياً حاداً مع تعمق الأزمة، حيث بدأت النسبة بالتآكل تدريجياً لتتخفّف من ٢١.٦٣% في عام ٢٠١١ إلى أدنى مستوياتها التاريخية، مسجلة ٤.٤٧% فقط في عام ٢٠٢٢. إن هذا التراجع الحاد يعني أن الاستثمار لم يعد المحرك الفاعل في عملية النمو، وأن الغالبية العظمى من الناتج المحلي يتم توجيهها لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية الجارية بدلاً من بناء المصانع، تطوير البنية التحتية، أو شراء الآلات والمعدات. ويحمل هذا التدهور في نسبة المساهمة دلالات اقتصادية خطيرة؛ فوصول النسبة إلى مستويات متدنية جداً (أقل من ١٠% منذ عام ٢٠١٦) يشير إلى أن الاقتصاد يعاني من "تزيّف رأسمالي"، حيث قد لا تكفي هذه النسب الضئيلة حتى لتغطية "إهلاك" الأصول القائمة، ناهيك عن إضافة استثمارات جديدة. إن الهوة الشاسعة بين نسبة مساهمة الاستهلاك (التي تجاوزت ١١٧%) ونسبة مساهمة الاستثمار (٤.٤٧%) في عام ٢٠٢٢، تؤكد أن بنية الاقتصاد السوري قد تشوهت بشكل عميق، حيث أصبح اقتصاداً يعيش على استنزاف ثرواته وتآكل طاقاته الإنتاجية المستقبلية لصالح البقاء الاستهلاكي الراهن.

سادساً: مؤشر نسبة مساهمة صافي التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة

٢٠٠٢-٢٠٢٢:

الجدول (٧) نسبة مساهمة صافي التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢٢ (%)

العالم	صافي التجارة الخارجية	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة المساهمة %
٢٠٠٢	٧٩٩٢٦	١٠٢٢٣٠٤	7.82
٢٠٠٣	٣٠٨١٣	١٠٧٤١٦٣	2.87
٢٠٠٤	٣٥٢٥٩	١٢٦٦٨٩٠	2.78
٢٠٠٥	٢٩٤٠٢	١٥٠٦٤٣٩	1.95
٢٠٠٦	٦٥٩٠٨	١٧٢٦٤٠٤	3.82
٢٠٠٧	١٦٣٥٧	٢٠٢٠٨٣٨	0.81
٢٠٠٨	٢١٩٣٩	٢٤٤٨٠٦٠	0.90
٢٠٠٩	-٤٦٠٠٣	٢٥٢٠٧٠٥	-1.83
٢٠١٠	٩١٦٧	٢٨٣٤٥١٧	0.32
٢٠١١	-٣٨٨٩٤٢	٣٢٥٢٧٢٠	-11.96
٢٠١٢	-٦٠٣١٣٧	٣٠٢٤٨٤٢	-19.94
٢٠١٣	-٨٥٦٢٧٦	٢٩٣٧٥٦١	-29.15
٢٠١٤	-١٤٥٣٢١٧	٣٦١٢٠١٥	-40.23

٢٠١٥	١٠٧٦٥١٥-	٤٧٨٣٦٦١	-22.50
٢٠١٦	١٤٥٥٥١٧-	٦١٢٨٠٤٤	-23.75
٢٠١٧	١٨٦٧٦٠٤-	٨٣٤٨١٣٩	-22.37
٢٠١٨	١٩٩٥١٩١-	٩٥٨٠٧٢٧	-20.83
٢٠١٩	١٨٥٦٩٣٧-	١١٦٢٠٨٦٤	-15.98
٢٠٢٠	٣٢٥٣١٨٥-	١٧٢٦٦٤٥٠	-18.84
٢٠٢١	١٢٥١٧٤١٣-	٢٥٩٣٦٨٠٥	-48.26
٢٠٢٢	١٩٤٨٠٣٤٧-	٨٨٥٩٠٤٦٦	-21.99

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٠٢.

يعد مؤشر نسبة مساهمة صافي التجارة الخارجية (الميزان التجاري) في الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المؤشرات تعبيراً عن حالة "الانكشاف الاقتصادي" وتبعية الاقتصاد الوطني للخارج. تعكس البيانات الواردة في الجدول تحولاً دراماتيكياً في دور التجارة الخارجية؛ ففي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨، ساهم صافي التجارة بشكل إيجابي في تكوين الناتج المحلي، وإن بنسب متناقصة بدأت من ٧.٨٢% وانتهت عند ٠.٩٠%، مما ميز تلك المرحلة بقدرة الإنتاج المحلي على تلبية الطلب الداخلي وتصدير الفائض.

إلا أن المشهد تغير جذرياً مع دخول الاقتصاد في دوامة العجز المستمر منذ عام ٢٠١١، حيث تحولت هذه النسب إلى قيم سالبة تعكس "تسرباً" في القوة الشرائية والإنتاجية إلى خارج الحدود. وقد سجل هذا المؤشر مستويات مقلقة تاريخياً، حيث بلغت نسبة المساهمة السالبة ذروتها في عام ٢٠٢١ بنسبة -٤٨.٢٦%، قبل أن تستقر عند -٢١.٩٩% في عام ٢٠٢٢. ومن الناحية التحليلية، فإن ظهور النسبة بالإشارة السالبة يعني أن صافي التعاملات مع العالم الخارجي بات يمثل عبئاً يقتطع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بدلاً من زيادته؛ فالمجتمع السوري أصبح ينفق جزءاً كبيراً من دخله (الناتج) على مستوردات تفوق بكثير ما يحصله من عوائد الصادرات.

إن وصول العجز التجاري إلى المساهمة بنحو نصف قيمة الناتج المحلي في بعض السنوات (كما في عام ٢٠٢١) يفسر بوضوح لماذا تجاوزت نسبة الاستهلاك حاجز الـ ١٠٠%؛ إذ يتم سد الفجوة بين الإنتاج الضعيف والاستهلاك المرتفع عبر الاستيراد المكثف. وتؤكد هذه النتائج أن القطاع الخارجي أصبح مصدراً رئيسياً لاستنزاف القطع الأجنبي والضغط على العملة المحلية، مما يعكس ضعف التنافسية الدولية للمنتج السوري وتهاك الهيكل الإنتاجي الذي أصبح عاجزاً عن تغطية الاحتياجات المحلية، مما يجعل الاقتصاد رهينة لتقلبات الأسواق العالمية وسلاسل التوريد الخارجية.

سابعاً: مؤشر نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٠٢:

الجدول (٧) مؤشر نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٠٢ (%)

العام	الصادرات	الواردات	نسبة التغطية %
٢٠٠٢	٤٠٤١٠٢	٣٢٤١٧٦	124.66
٢٠٠٣	٣٤٥٩٦٤	٣١٥١٥١	109.78
٢٠٠٤	٥١٢٤٤٥	٤٧٧١٨٦	107.39
٢٠٠٥	٦١٨٢٧٨	٥٨٨٨٧٦	104.99
٢٠٠٦	٦٧٣٤٩٥	٦٠٧٥٨٧	110.85
٢٠٠٧	٧٧٩٩٣٠	٧٦٣٥٧٣	102.14
٢٠٠٨	٩١٩٥٤٢	٨٩٧٦٠٣	102.44

94.09	٧٧٨٥٠٥	٧٣٢٥٠٢	٢٠٠٩
101.02	٩٠٢٦٠٦	٩١١٧٧٣	٢٠١٠
61.83	١٠١٨٩٧٢	٦٣٠٠٣٠	٢٠١١
27.90	٨٣٦٤٩٢	٢٣٣٣٥٥	٢٠١٢
21.06	١٠٨٤٧٦٠	٢٢٨٤٨٤	٢٠١٣
14.85	١٧٠٦٦٢٨	٢٥٣٤١١	٢٠١٤
38.84	١٧٦٠١٥٣	٦٨٣٦٣٨	٢٠١٥
47.72	٢٧٨٤٠٨٣	١٣٢٨٥٦٦	٢٠١٦
46.37	٣٤٨٢١٠٧	١٦١٤٥٠٣	٢٠١٧
41.74	٣٤٢٤٣٥١	١٤٢٩١٦٠	٢٠١٨
44.88	٣٣٦٨٨١٩	١٥١١٨٨٢	٢٠١٩
227.48	٢٥٥٢٠٠٦	٥٨٠٥١٩١	٢٠٢٠
294.64	٦٤٣١٠٣٨	١٨٩٤٨٤٥١	٢٠٢١
23.65	٢٥٥١٣٤٧٠	٦٠٣٣١٢٣	٢٠٢٢

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٢٢.

يعتبر مؤشر نسبة تغطية الصادرات للواردات من أهم مؤشرات الكفاءة التجارية، حيث يقيس المدى الذي تستطيع فيه عوائد الصادرات تمويل فاتورة الاستيراد دون الحاجة للجوء إلى مصادر تمويل خارجية أو استنزاف الاحتياطيات النقدية.

تظهر بيانات الجدول أن الاقتصاد السوري مرّ بتحوّلات حادة؛ ففي السنوات الأولى (٢٠٠٢-٢٠١٠)، كانت نسبة التغطية تتجاوز حاجز الـ ١٠٠% في معظم الأعوام، مسجلة أعلى مستوياتها في عام ٢٠٠٢ بنسبة ١٢٤.٦٦%، مما عكس متانة نسبية في الهيكل الإنتاجي وقدرة تصديرية كافية لتغطية الاحتياجات من الخارج مع تحقيق فائض. ومع بداية عام ٢٠١١، شهد المؤشر تدهوراً دراماتيكياً، حيث انحدرت نسبة التغطية بحدة لتصل إلى مستويات متدنية جداً، بلغت أدنى مستوياتها التاريخية في عام ٢٠١٤ بنسبة ١٤.٨٥%. وهذا التراجع الحاد يشير إلى أن الصادرات السورية فقدت قدرتها الجوهرية على تمويل المستوردات، مما خلق فجوة تمويلية هائلة تم تعويضها عبر قنوات أخرى غير إنتاجية. ورغم الارتفاع الإحصائي "الاسمي" والمفاجئ في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ (الذي قد يعود لتغيرات استثنائية في تقييم الصادرات أو ظروف التجارة البينية في تلك الفترة)، إلا أن المؤشر عاد لينخفض بشكل حاد في عام ٢٠٢٢ ليصل إلى ٢٣.٦٥%.

إن استقرار نسبة التغطية عند مستويات متدنية في نهاية الفترة المدروسة يؤكد أن الاقتصاد السوري بات يعاني من "عجز تمويلي ذاتي" في قطاع التجارة الخارجية؛ حيث لا تغطي عوائد الصادرات سوى أقل من ربع قيمة المستوردات. هذا الواقع يضع ضغوطاً مستمرة على سعر صرف الليرة السورية ويزيد من حدة التضخم المستورد، ويؤكد ضرورة تبني استراتيجيات وطنية لإحلال الواردات ودعم القطاعات التصديرية لاستعادة توازن هذا المؤشر الحيوي كشرط أساسي لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي.

**الاستنتاجات والتوصيات:****أ- الاستنتاجات:**

- ١- أظهرت النتائج تحول الاقتصاد السوري إلى نمط استهلاكي مطلق، حيث تجاوز الإنفاق الاستهلاكي حاجز ١٠٠% من الناتج المحلي الإجمالي في معظم سنوات العقد الأخير، مما يشير إلى أن المجتمع يستهلك أكثر مما ينتج فعلياً، معتمداً على استنزاف المدخرات أو التمويل الخارجي والحوالات لتغطية فجوة الاحتياجات الأساسية المتزايدة.
- ٢- كشفت النتائج عن تراجع حاد في نسبة مساهمة التكوين الرأسمالي الثابت في الناتج، حيث انحدرت من مستويات صحية (فوق ٢٠%) قبل عام ٢٠١١ إلى مستويات متدنية جداً وصلت إلى ٤.٤٧% في عام ٢٠٢٢، مما يعكس ضعفاً شديداً في بناء الأصول الإنتاجية الجديدة وتآكل الطاقة الإنتاجية المستقبلية للاقتصاد الوطني.
- ٣- بينت النتائج تحول الميزان التجاري من تحقيق فوائض نسبية قبل عام ٢٠٠٩ إلى عجز هيكلي مزمن وعميق، حيث أصبح صافي التجارة الخارجية يمثل قيمة سالبة تقتطع من الناتج المحلي، مما يعبر عن حالة انكشاف اقتصادي حادة واعتماد كلي على الاستيراد في ظل تراجع القدرة التنافسية والإنتاجية للصادرات السورية.
- ٤- أظهرت النتائج أن الارتفاعات الكبيرة والمفاجئة في قيم الإنفاق بين عامي (٢٠٢٠-٢٠٢٢) تعكس ظاهرة النمو 'الاسمي' المدفوع بالتضخم الجامح، وهي لا تشير إلى تطور في الأداء الاقتصادي الفعلي، بل هي نتيجة مباشرة لزيادة المستويات السعرية وتآكل قيمة العملة المحلية.
- ٥- أظهرت النتائج تراجعاً حاداً في مؤشر تغطية الصادرات للواردات، حيث فقدت الصادرات الوطنية قدرتها على تمويل فاتورة الاستيراد، منتقلة من قدرة تغطية كاملة (فوق ١٠٠%) في بداية الفترة إلى مستويات حرجة (دون ٢٤% في عام ٢٠٢٢)، مما يعمق التبعية للخارج ويضغط على ميزان المدفوعات.

**ب- التوصيات:**

- ١- تحفيز الاستثمار الإنتاجي: العمل على خلق بيئة تشريعية وضريبية جاذبة تهدف إلى رفع نسبة التكوين الرأسمالي الثابت، مع التركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تسهم في ترميم القاعدة الإنتاجية المتهالكة.
- ٢- إعادة هيكلة التجارة الخارجية: تبني سياسة صارمة لإحلال الواردات من خلال دعم إنتاج السلع الأساسية محلياً، بالتوازي مع تقديم حوافز حقيقية للقطاعات التصديرية لزيادة نسبة تغطية الصادرات للواردات وتقليص فجوة العجز التجاري.
- ٣- ترشيد الإنفاق العام والخاص: توجيه الدعم الحكومي نحو القطاعات المحركة للنمو (الزراعة والصناعة) للحد من النزف الاستهلاكي، وتشجيع الادخار المحلي لتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي في سد فجوة الاستهلاك.
- ٤- التحول نحو النمو الحقيقي: ضرورة صياغة سياسات نقدية ومالية تهدف إلى كبح التضخم لاستعادة القوة الشرائية، وضمان أن تكون الزيادة في الإنفاق تعبيراً عن زيادة في القيمة المضافة والإنتاج الحقيقي وليس مجرد انعكاس لارتفاع الأسعار.

**المراجع:****أ- المراجع العربية:**

- ١- جري، وديان وهيب (٢٠١٧). كفاءة الإنفاق الاستثمار العام وأثره على النمو الاقتصادي في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٣، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (٩٧)، المجلد (٢٣)، العراق.

- ٢- الحريري، محمد خالد؛ والجزائري، ليلي (٢٠١٢). *الاقتصاد الكلي*، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية.
- ٣- زيني، محمد علي (٢٠١٠). *الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل*، الطبعة الرابعة، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، بغداد، العراق.
- ٤- صالح، شهد جمال سعيد؛ و خليل، محمود حميد (٢٠٢٣). *قياس وتحليل أثر الإنفاق الاستهلاكي العام على الدخل القومي ٢٠٠٥-٢٠٢٠*، مجلة تكيت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (١٩)، العدد (٦١)، ٦٤١-٦٥٣.
- ٥- عبد الحفيظ، عبيد شعبان عبده (٢٠٢٣). *دراسة تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الدول النامية*، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد (٦٠)، العدد الثالث، ١١٥-١٤٧.
- ٦- غدير، هيفاء غدير (٢٠٢٠). *دراسة تأثير الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٧*، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٤٢)، العدد (٢)، ٣١٥-٣٢٨.
- ٧- غريب، جيمس (٢٠١٣). *الاقتصاد الدولي، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر*، ترجمة هيثم عيسى، وحسان إسماعيل، دمشق، سورية.
- ٨- لطيف، مقداد غضبان (٢٠١٧). *هيمنة الإنفاق الاستهلاكي للإنفاق الحكومي وتأثيره في النمو الاقتصادي في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٤*، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (٢٣)، العدد (١٠٠)، جامعة بغداد، العراق.
- ٩- النويصر، سارة؛ والبكر، أحمد (٢٠١٨). *أثر الاستهلاك الخاص على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية، ورقة عمل، مؤسسة النقد العربي السعودي، إدارة الأبحاث الاقتصادية، المملكة العربية السعودية*.

#### ب- المراجع الأجنبية:

- 10- Oloruntoba, A. E., Abidemi, S. D., Abiodun, A., & Adekunle, A. (2024). *Automated Detection of Structural Change in Ethiopia Gross Domestic Product (GDP) using Novel Algorithm*. Asian Journal of Research in Computer Science, 17(8), 89-99.
- 11- Sunkanmi, Odubunmi Ayoola; Abayomi, Omobitan Olufunsho (2014). *Testing Public Expenditure and Poverty Reduction Nexus in Nigeria*, Developing Country Studies, Vol.4, No.6, 116-123.